القياس وعلاقته بالمعنى في البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي ت٧٤٥هـ (دراسة نحويَّة)

الكلمات المفتاحية: القياس ، البحر المحيط، دراسة نحوية

بحث مستل من أطروحة الدكتوراه

اسراء محمد منصور **أ. د. عثمان رحمن حميد الأركي**

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

asraamm86@gmail.com **alarkydthman@yahoo.com**

الملخص

تناولت الدراسة موضوع حكم القياس النحوي التقويمي وعلاقته بالمعنى عند أبي حيَّان الأندلسي لغةً واصطلاحًا وقسَّمته على مسائل عِدَّة، فقد اهتمَّ أبو حيّان بالمقاييس النحويَّة كثيرًا في تقويمه للتراكيب النحويَّة الَّتي يذكرها المعربون ويناقشها في كتابه الكبير البحر المحيط في معرض بيانه الأوجه الإعرابيَّة المحتملة في الآيات القرآنِيَّة، فهو يُصحِّحها ويختارها ويُرجِّحها أو يرفضها ويبيّن مواضع الخلل فيها على وفق هذه المقاييس المبنيَّة على المسموع المطَّرد الكثير من كلام العرب، ولأبي حيَّان منهج تفرَّد به على السابقين له بل اللاحقين به فهو يرى أنَّ ما جاء به القرآن الكريم هو القياس وإن كان قليلاً خلافًا لما جرى على جمهور النحويّين، وكان لأبي حيَّان الرأي الصائب فيها الموافق لأسلوب القرآن الكريم الَّذي نزل بلغة العرب وأساليبهم والحمد لله أوَّلاً وآخرًا.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وعلى صحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين.

أما بعد

فقد اهتم اللغويون الأوائل بسماع اللغة من الإعراب، ولكنهم لم يسمعوا كل ما ورد عن العرب، فكان عليهم التفكير في وضع بعض الضوابط اللغوية والنحوية على أساس السماع، وكانت ظاهرة أخذ النحو من خلال النصوص في الظاهرة المُتَّبعة عندهم، فحاولوا الوصول الى بعض القواعد والضوابط التي تقوم على انتهاج سبيل العرب وسمتهم في القول، فمثل هذه الضوابط في القرن الأول الهجري لا تعدو أن تكون محاولات لدراسة بعض المشاكل اللغوية، إذ إنها قواعد بديهة صنعتها الفطرة والسليقة وذلك ككون الفاعل مرفوعا، ومن وقع عليه الفعل

منصوبًا، فمعرفتهم للغة في هذه المرحلة كانت عملية واقعية أكثر من أن تكون معرفة درس ونظر، ومن أجل الحفاظ على القرآن الكريم ورعايته من الزلل والوقوع في اللحن، وحفاظا على اللغة أيضا من التحريف وأدران العامية، فاتجه اللغويون الى البادية ليسمعوا اللغة من الناطقين بها، واتجهوا بعد ذلك الى تقعيد القواعد وتأصيل الأصول لكي يحافظوا عليها من الاضمحلال والزوال، ولكي تقي الناطقين من شوائب العامية والعجمة وأدران اللحن، فقد اهتم أبو حيان بالمقاييس النحوية كثيرا في تقويمه التراكيب النحوية التي يذكرها المعربون ويناقشها في كتابه الكبير البحر المحيط في معرض بيانه الأوجه الإعرابية المحتملة في الآيات القرآنية، فهو يصححها ويختارها ويرجحها أو يرفضها أو يضعفها ويبين مواضع الخلل فيها على وفق هذه المقاييس المبنية على المسموع المطرد الكثير من كلام العرب، ولكن لأبي حيان منهج تفرد به عن السابقين له، بل اللاحقين به، فهو يرى أن ما جاء به القرآن الكريم هو القياس وإن كان قليلا خلافا لما جرى عليه جمهور النحويين، واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد بينت فيها القياس لغة واصطلاحا، وقسمته على مسائل عِدَّة كان لأبي حيان الرأي الصائب فيها الموافق لأسلوب القرآن الكريم الذي نزل بلغة العرب وأساليبهم، والحمد لله ﷻ أولا وآخرا.

توطئة:

القياس في اللغة: قال ابن فارس في بيان دلالاته: "قَوَسَ الْقَافُ وَالْوَاوُ وَالسِّينُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ ثُمَّ يُصْرَفُ فَتُقْلَبُ وَاوُهُ يَاءً، وَالْمَعْنَى فِي جَمِيعِهِ وَاحِدٌ، فَالْقَوْسُ: الذِّرَاعُ وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ بِهَا الْمَذْرُوعُ، وَبِهَا سُمِّيَتِ الْقَوْسُ الَّتِي يُرْمَى عَنْهَا...وَتُقْلَبُ الْوَاوُ لِبَعْضِ الْعِلَلِ يَاءً فَيُقَالُ: بَيْنِي وَبَيْنَهُ قِيسُ رُمْحٍ، أَيْ قَدْرُهُ، وَمِنْهُ الْقِيَاسُ وَهُوَ تَقْدِيرُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ وَالْمِقْدَارُ مِقْيَاسٌ، تَقُولُ: قَايَسْتُ الْأَمْرَيْنِ مُقَايَسَةً وَقِيَاسًا"[١]، ولا بد لنا من الوقوق على القياس في اللغة لمعرفة دلالاته الأولى وكذلك اللغات وليس من اليسير الوقوف على كل مفرداتها ومشتقاتها وسماع كل كلمة منها في استعمالاتها المختلفة، وأساليب الكلام المتباينة، فكانت الحاجة ماسة إلى أن يكون الاستقراء الممكن كافيا لوضع قاعدة يمكن اتباعها والسير على منوالها وبهذا يقاس ما لم يُسمَعْ على ما سُمِعَ فيعمل عمله ويبنى بناؤه ويأخذ حكمه في كل ما يعرض له[٢].

اصطلاحًا: فله تعريفات عِدَّة كلها تقوم على أساس السماع من كلام العرب ومحاكاته في كلامهم، وقيل فيها تعريفات عِدَّة فمنها قول الرماني (٣٨٤هـ): "القياس الجمع بين أولٍ وثانٍ يقتضيهُ في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول"[٣]، وقال أبو البركات الأنباري: (٥٧٧هـ): "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة"[٤]، وحدَّهُ الدكتور مهدي المخزومي بحدٍّ جامع فقال: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسمَعْ على ما سُمِعَ، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزته الذاكرة ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت"[٥]، والغاية من إجراء القياس هي التوصل إلى حكم ثابت في حالة لم يسبق أنْ ورد فيها حكم فيكون اللجوء إلى القياس ضرورة تمليها أبنية اللغة المتجددة، فكان لا بُدَّ لهم من اللجوء إلى القياس لمعرفة ما لم يسمعوا به أولا، ولاستنباط الأحكام النحوِيَّة مما سمعوا به ثانيا، والنحو كما عُرِّفَ: هو انتحاء سمت كلام العرب، أو أنَّهُ علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه الَّتي تأتلف منها، وقد تم استقراء كلام العرب لوضع المقاييس الَّتي أراد بها العلماء في القرن الثاني من الهجرة بخاصة الوافدين إلى شبه الجزيرة العربِيَّة، وكان جل اهتمام علماء القرن الثاني منصبا على تقويم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابِيَّة واستخراج القواعد الَّتي تضمن النطق على سمت العرب فكانت لهم مجموعة من القواعد والقوانين[٦]، والآن نقف عند هذا الحكم التقويمي في تفسير أبي حيَّان من خلال نماذج مختارة ستعطينا صورة واضحة عن موقفه منه.

استعان أبو حيَّان بحكم القياس كثيرا في تقويمه التراكيب النحوِيَّة الَّتي يذكرها في تفسيره، واعتنى بإبراز أثره في التوجيهات النحوِيَّة الَّتي وقع فيها إشكال نحوي في ظاهرها، فيقبلها إنْ كانت موافقة للقياس المطرد المشهور، فهو يبني أحكامه على المسموع الكثير من كلام العرب، ويقيس عليه في أغلب الأحكام الَّتي قال بها واختارها قال أبو حيان: "وَقِيلَ: كَفى اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى اكْتَفِ، وَالْفَاعِلُ مُضْمَرٌ يَعُودُ عَلَى الْمُخَاطَبِ، وَعَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ لَا تَكُونُ الْبَاءُ زَائِدَةً، وَإِذَا فَرَّعْنَا عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ إِنَّ بِنَفْسِكَ هُوَ فَاعِلُ كَفى فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تَدْخُلَ تَاءُ التَّأْنِيثِ لِتَأْنِيثِ الْفَاعِلُ فَكَانَ يَكُونُ التَّرْكِيبُ كَفَتْ بِنَفْسِكَ كَمَا تُلْحَقُ مَعَ زِيَادَةِ مِنْ فِي الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مُؤَنَّثًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَآ ءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ ۖ أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ ﴾ الأنبياء: ٦ [٧]

﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾ ﴾ الأنعام: ٤ [٨]، وَلَا نَحْفَظُهُ جَاءَ التَّأْنِيثُ فِي كَفَى إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا مَجْرُورًا بِالْبَاءِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِنَفْسِكَ ذَاتُكَ أَيْ كَفَى بِكَ"[٩]، ويمنع القياس على الشاذ في كلام العرب فضلا عن القرآن الكريم، إذ قال: "وَالْقِيَاسُ عَلَى الشَّاذِّ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ مُمْتَنِعٌ فَكَيْفَ بِهِ"[١٠]، وهو لا يخرج عن الإطار العام للنحويين لا سيما البصريون، فجعل السماع الصحيح أساس القياس عليه، فإذا وافق القياس السماع الصحيح كان ذلك الغاية عندهم الَّتي ليس فوقها غاية، ولكن إذا خالف السماع الكثير القياس رجَّح أبو حيَّان جانب السماع على جانب القياس، إذ لا خير في قياس لا يؤيده سماع، قال أبو حيان: "وذلك مذهبنا في إثبات القواعد النحويَّة، إنما نرجع فيها إلى السماع، فلا نثبت شخصيًّا من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه، ولا نثبت شيئًا منه بالقياس؛ لأنَّ كل تركيب له شيء يخصه، فلو قسنا شيئًا على شيء لأوشك أن نثبت تراكيب كثيرة، ولم تنطق العرب بشيء من أنواعها، والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد تقرَّر السماع، فلا نُثبت الأحكام بالقياس، إنما نُثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمه لذلك السماع"[١١]، وهذا المنهج اللغوي القويم الذي يتناسب مع اللغة العربيَّة فأول أصل هو السماع، وعلى أساسه بُني القياس، وإذا ثبُتَ السماعُ بطُلَ القياسُ.

المسألة الأولى

مجيء الحال فعل ماض غير مقرون بـ(قد)

قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴿١١﴾ ﴾ الحج: ١١ [١٢]، وبيد أنَّهُ قد يخالف الجمهور في بعض الأحكام في تقويمه بعض التراكيب النحويَّة، فقد يبني على الفصيح المسموع الذي كثُرَ كثرة بالغة في رأيه، وفضلا عن أنَّ القياس يقبله ويقويه وإنْ كان شاذا، وقد منعه جمهور النحويين بحجة مخالفته القياس على ما سنذكره من أدلة وشواهد تؤيد صحة منهج أبي حيَّان في هذا الحكم التقويمي، والذي كان يتميز بفكره وبصيرته ومنهجه الخاص، وإن كانت النزعة البصرية غالبة على أكثر آرائه النحويَّة، وأمَّا الذي لم يُسمَعْ منهم فلا يقيس عليه، وإنما يحفظ ما سمع ويقتصر فيه على السماع، وقد يرى في بعض المسائل النحويَّة الَّتي في ظاهرها أنَّ السماع قد ورد وكَثُر كثرةً توجب القياس عليه على الرغم من أنَّ جمهور النحويين على خلافه لا يوجبون القياس عليه لقلته أو لخروجه عن القياس المطرد، وعلى نحو

ما جاء في معرض تعليقه على مسألة عدم تقدير (قد) إذا وقع الفعل الماضي حالا، ومن ذلك ما جاء في بيان قوله تعالى: ﴿ ثمئهبجَّ، فهو أجاز وقوع الحال جملة فعلية فعلها فعل ماض لم يسبق بقد أو تقديرها مضمرة في الكلام على رأي جمهور النحويين، لأنَّهُ قد كَثُرَ في كلام العرب كثرةً بالغةً، فأجاز القياس عليه، وإن منعه جمهور النحويين، إذ قال أبو حيان: "وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: (خَسِرَ) فِعْلًا مَاضِيًا، وَهُوَ اسْتِئْنَافُ إِخْبَارٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ "قَدْ"، لِأَنَّهُ كَثُرَ وُقُوعُ الْمَاضِي حَالًا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ بِغَيْرِ قَدْ فَسَاغَ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ"(١٣)، وعلل صحة هذا التركيب النحوي أنَّهُ كثر في لسان العرب، فجاز القياس عليه، وهذا هو المنهج النحوي القويم الذي تذهب الباحثة مذهب أبي حيَّان في هذه المسألة، ولا مسوغ لرده لاعتماده على أفصح الكلام.

ونظير ذلك قول أبي حيَّان أيضا؛ إذ جاء رأيه في معرض بيان قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدۡنَا مَهۡلِكَ أَهۡلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ النمل: ٤٩ (١٤)، معرض ردِّهِ على بعض النحويين كالزمخشري (٥٣٨هـ) والمفسرين كابن عطية (٥٤٢هـ)، إذ قال: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ (تَقاسَمُوا) فِعْلُ أَمْرٍ مَحْكِيٌّ بِالْقَوْلِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ أَشَارَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْحَلِفِ عَلَى تَبْيِيتِ صَالِحٍ، وَأَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةَ أَنْ يَكُونَ "تَقَاسَمُوا" فِعْلًا مَاضِيًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَيْ: قَالُوا مُتَقَاسِمِينَ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: تَقَاسَمُوا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا وَخَبَرًا عَلَى مَحَلِّ الْحَالِ بِإِضْمَارِ قَدْ أَيْ: قَالُوا: مُتَقَاسِمِينَ انْتَهَى(١٥)، أَمَّا قَوْلُهُ: وَخَبَرًا، فَلَا يَصِحُّ، لِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ أحد قِسْمَيِ الْكَلَامِ، إِذْ هُوَ مُنْقَسِمٌ إِلَى الْخَبَرِ، وَالتَّقْيِيدُ بِالْحَالِ لَيْسَ إِلَّا مِنْ بَابِ نِسْبَةِ التَّقْيِيدِ لَا مِنْ نِسْبَةِ الْكَلَامِ الَّتِي هِيَ الْإِسْنَادُ، فَإِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهَا الْخَبَرُ، كَانَ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ: أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ حَالًا لجاز أن تستعمل خبرا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ قَبْلَهُ صِلَةً أَنَّهَا خَبَرِيَّةٌ هُوَ مَجَازٌ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ صِلَةً، لَجَازَ أَنْ تُسْتَعْمَلَ خَبَرًا، وَهَذَا شَيْءٌ فِيهِ غُمُوضٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِضْمَارِ، فَقَدْ كَثُرَ وُقُوعُ الْمَاضِي حَالًا بِغَيْرِ قَدْ كَثْرَةً يَنْبَغِي الْقِيَاسُ عَلَيْهَا وَعَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ احْتُمِلَ أَنْ يَكُونَ بِاللَّهِ مُتَعَلِّقًا بِتَقَاسَمُوا الَّذِي هُوَ حَالٌ، فَهُوَ مِنْ صِلَتِهِ لَيْسَ دَاخِلًا تَحْتَ الْقَوْلِ، وَالْمَقُولِ: "لَنُبَيِّتَنَّهُ"، وَمَا بَعْدَهُ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ هُوَ وَمَا بَعْدَهُ هُوَ الْمَقُولَ"(١٦)، ووافقه في هذا الرد السمين الحلبي وابن عادل الحنبلي(١٧)، وهاهنا يرى أبو حيَّان أنَّ هذه الكثرة في الشواهد من فصيح الكلام وهو كتاب الله تعالى تُوجب القياس عليها، فقد عول عليه في الاستدلال للقضايا الَّتي درسها والاحكام والآراء الَّتي وجهها في إيراد كثير من

الشواهد على بعض الأحكام التقويمية للتراكيب النحوِيَّة الَّتي أوردها المصنف المتعلقة، ولذلك حاول دائما أن يكون شاهده قرآنيا ما استطاع إليه سبيلا وليس الشعر أو غيره من الشواهد، وإن كان ظاهرها يخالف القياس المشهور عند جمهور النحويين من عدم جواز ذلك إلا بتقدير(قد) معها، ويستثنى من هذا أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ) الذي أجاز وقوع الفعل حالا من دون تقدير "قد"، وإن لم يصرح بهذا التقدير[١٨]، وهذا ما تذهب إليه الباحثة في هذا الحكم التقويمي أن لا ضرورة تدعو للتقدير، إذ لا مسوغ لتقدير "قد"، وقد جاء حذفها في أفصح الكلام، وهو القرآن الكريم، وهو أصح مصدر عند النحويين يعتمد عليه والقرآن الكريم يجب أن يقدم على الاعتبارات العقلية المنطقية، لأنَّهُ النص القرآني العربي الصحيح الذي جاءنا ممثلا للعربية وأساليبها الأصيلة، وكان ينبغي أن يكون هو نحو العربِيَّة، ولكننا نرى نحوًا يخالف القرآن في كثير من وجوه التأليف، وأنَّ للعربية قواعد تخالف نصوص القرآن الكريم في أسلوب التأليف، وكان حقا على النحاة ألَّا يكون هناك خلاف بين نحو القرآن الكريم ونحو العربِيَّة بل يجب أن يستند نحو العربِيَّة إلى نحو القرآن الكريم، وأنْ تستند قواعد النحاة قوتها وسلامتها من نحو القرآن الكريم وعبقرية نظمه، ولو فعلوا ذلك لأفادوا كثيرا، ولما اضطروا إلى التمحل في التأويل والتقدير ليوفقوا بين قواعدهم الموضوعة والأساليب القرآنية[١٩] والأصل في الكلام عدم التقدير والتأويل ما دام الكلام يستقيم به وهو ما أشار إليه أبو حيَّان بقوله: "وَقَدْ أَجَازَ الْأَخْفَشُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وُقُوعَ الْمَاضِي حَالًا بِغَيْرِ تَقْدِيرِ قَدْ وَهُوَ الصَّحِيحُ، إِذْ كَثُرَ ذَلِكَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ كَثْرَةً تُوجِبُ الْقِيَاسَ، وَيَبْعُدُ فِيهَا التَّأْوِيلُ"[٢٠]، وهذا ما ذهب إليه بعض المحققين من النحويين الذين تابعوا أبا حيَّان في هذا الحكم، إذ قال السمين الحلبي (٧٥٦هـ): "(حَصَرَت) حالٌ من فاعل "جاؤوكم" وإذا وقعت الحال فعلاً ماضياً ففيها خلافٌ، هل يَحْتاج إلى اقترانهِ بقد أم لا؟ والراجحُ عدمُ الاحتياجِ لكثرة ما جاء منه، فعلى هذا لا تُضْمَرُ (قد) قبل (حَصِرَتْ) ومَنِ اشترط ذلك قَدَّرها هنا"[٢١]، وهاهنا رجَّح السمين الحلبي عنده أن لا يقدر معها "قد"، وعلل ذلك بكثرة الاستعمال وهذا المنهج السليم في اللغة، وهو أنَّك تعتمد في المرتبة الأولى على ما رُويَ من كلام الفصحاء، فكيف إذا كان المروي هو كلام الله تعالى؟، وإذا ورد السماع بطل القياس، وقال الشاوي المغربي (١٠٩٦هـ): "إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء، ولم تقسه في غيره نحو استحوذ فلا يقال استقوم، وإذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قُدِّمَ الأكثر استعمالا، ولذا قُدِّمتْ اللغة الحجازية على التميمية، فنزل

القرآن بها، ولقوة التميمية في القياس"[٢٢]، وفي الآية الكريمة أوجه إعرابية أجملها السمين الحلبي في سبعة أوجه، ولا تخلو من تقدير وحذف متكلفين[٢٣]، وعدم التقدير والحذف أولى من التقدير والحذف.

مِمَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ جمهور النحويين من البصريين والكوفيين على حدٍّ سواء قد منعوا وقوع الحال جملة فعلية فعلها فعل ماض غير مسبوق بقد مذكورة أو مقدرة، وليست مسألة خلافية كما ذكر أبو البركات الأنباري أنَّ النحويين البصريين منعوا ذلك وأجازه الكوفيون[٢٤]، وفي كلامه نظر، إذ قال الفراء (٢٠٧هـ): [٢٥] المعنى "والله أعلم" وقد كنتم، ولولا إضمار قد لم يجز مثله في الكلام ألا ترى أنَّهُ قد قال في سورة يوسف: ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ يوسف: ٢٧ [٢٦] المعنى والله أعلم فقد كَذَبتْ، وقولك للرجل: (أصبحت كَثُرَ مالُك)، لا يجوز إلا وأنت تريدُ: قد كَثُرَ مالُك لأنَّهما جميعا قد كانا، فالثاني حال للأوّل، والحالُ لا تكون إلا بإضمار قد، أو بإظهارها)[٢٧]، وقال أبو بكر ابن الأنباري (٣٢٨هـ): "والواو واو حال، كأَنَّهُ قال: تقول وهذه حالها، كما تقول: (ضربت زيدًا وقد قام)، أي: وهذه حاله، وإنَّما جاز لمال أنْ تكون حالا، لأنَّ قد صحبته فصار بمعنى مائل، كما تقول: (قد قام عبد الله وقاعد) فتنسق بقاعد على قد قام، لأنَّهُ بمنزلة قولك: (قائم عبد الله وقاعد)"[٢٨] والمعتبر في الفصاحة عند جمهور النحويين هو الخلوّ من مخالفة القياس الاستعمالي.

وقد خالف جمهور النحويين أبا حيَّان بعدم القياس ذلك، وادعوا أنَّ القياس خلافه أي: يجب تقدير (قد) مضمرة إنْ كانت محذوفة في الآية ولا يستقيم الكلام من دونها إذ قال العكبري (٦١٦هـ): "وحُجَّة الأولين: أنَّ الحالَ من الأسماءِ والأفعالِ ما كانَ موجوداً وقتَ الأخبارِ أو مَحْكِيَّةً كقولك: هَذا زيدٌ قائماً أي في هذه الحال، والحكاية كقولك: (جاء زيد راكباً)، فالمجيءُ ماضٍ، وراكباً حكايةُ حالِه وقتَ المَجيء، والماضي هنا قد انقَضَى، وما كانَ قد انقَضَى وانْقَطَعَ لا يكونُ هَيئةً للاسمِ وقتَ وقوعِ الاسمِ منه أو بِه، وذاكَ أنَّ الحالَ: وصفُ هَيْئَةِ الفاعِلِ أو المفعولِ به وما كانَ غيرُ موجودٍ يَصِحُّ أن يكونَ هَيْئَةً؟، فإنْ قيلَ: يلزمُ على ما ذَكَرْتُمُوه شَيْئانِ: أحدُهما: أنَّكم جَوَّزتُمْ وقوعَ الماضِي مع قَدْ حالاً وبقَدْ لا يَصيرُ هَيْئَةً في الحالِ، والثَّاني: أنَّكم أَجزتُمْ وقوعَ المُسْتَقْبَلِ حالاً والمُسْتَقْبَلُ معدومٌ في الحالِ، كما أنَّ الماضي كذلِكَ، فالجواب: أمَّا قد فإنَّها تقربُ الماضي من الحالِ، والقَريبُ من الشَّيءِ مجاورٌ له، والمجاوَرُ

يُعطي حكم المجاوِرُ وهذا مشهورٌ كثيرٌ في أبوابِ النَّحو، فإذا تجرَّد عن قد لفظاً أو تقديراً تمحَّض بعيداً منقطعاً فيبعد أن يُجري مُجرى الحالِ، ويدلُّ عليه ما ذكر في الفَرق بين لَم، و لَمّا وذلك أنَّك إذا قلت: "كنتُ عندَ زيدٍ ولم يَركب"، لم يَجز أن تقتصرَ على لَم ولو قُلت: ولمَّا لجازَ أن تَقْتَصِرَ عليها ولا سَبَبَ لذلك إلاَّ القُربَ الذي ذَكرنا وذلِكَ أن قولَكَ: خَرَجْتُ من عندِ زيدٍ ولم يَرْكب أي: لم يَتَهَيَّأ للرُّكوبِ، وإذا قلتَ: ولمَّا، أيْ: وَقَدْ تَهَيَّأ للرُّكوبِ ولم يَرْكَبْ والتَّهَيُّؤُ للشَّيءِ تَقَرُّبٌ من فعله"[٢٩]، والظاهر من كلام العكبري هنا تمحلَّ النحاة بالعلل المنطقية في ردِّها للقياس، فكان يكفيهم ما قاله أبو حيَّان أنَّها كثرة شواهده كثرة توجب القياس عليها هو الصواب في أفصح الكلام، وهذا قول الباحثة لأنَّهُ قول يخلو من التأويلات البعيدة، ويكفينا مؤونة التقديرات المتكلفة.

المسألة الثانية

[عود الضمير وأثره في المعنى، وعدم قياسية التضمين]

قول الله تعالى:﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾ ﴾الأنعام: ٤١ [٣٠] ويرى أبو حيَّان أنَّ بعض الأساليب النحويَّة ليست قياسا مطردا فلا يقاس عليه في كل موضع من القرآن الكريم، وفضلا عن هذا أنَّهُ ليس من الوجوه الإعرابيَّة الجيدة لأنَّ المعنى لا يستقيم معه، ولكن قد يلجأ إليه ليكون حلًّا لرفع الإشكال النحوي وجاء تعليقه في معرض بيان عود الضمير وما قيل فيها من أحكام نحويَّة، وجاء هذا أيضًا في معرض رده على ابن عطية؛ إذ قال أبو حيان: "وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَالضَّمِيرُ فِي إِلَيْهِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى اللَّهِ بِتَقْدِيرِ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ انْتَهَى[٣١]، وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ دَعَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُجِيبِ الدُّعَاءِ إِنَّمَا يَتَعَدَّى لِمَفْعُولٍ بِهِ دُونَ حَرْفِ جَرٍّ، قَالَ تَعَالَى:﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ غافر: ٦٠ [٣٢]﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِي وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾البقرة: ١٨٦ [٣٣]، وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ: (دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعًا) وَلَا تَقُولُ بِهَذَا الْمَعْنَى: (دَعَوْتُ إِلَى اللَّهِ) بمعنى: دعوتُ اللَّهُ إِلَّا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُصَحَّحَ كَلَامُهُ بِدَعْوَى التَّضْمِينِ[٣٤]، ضَمَّنَ يَدْعُونَ مَعْنَى يلجؤون، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَيَكْشِفُ مَا يلجؤون فِيهِ بِالدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ لَكِنَّ التَّضْمِينَ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ولا يصار إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، ولا ضرورة عنا تدعو إليه"[٣٥]، وهاهنا لم يرتض أبو

حيَّان كلام ابن عطية في تقديره عود الضمير على لفظ الجلالة، لأنَّ المعنى لا يؤيده السياق، ولكن أبو حيَّان التمس له وجهًا آخر، وإنْ كان قد عدَّهُ غير قياسيٍّ في كل موضع من القرآن الكريم ولا يلجأ إليه إلا عند الضرورة، وهو التضمين، وفي كلامه نظر، فالقرآن الكريم منزَّهٌ من الضرورات في رأيه، فقد ذكره في مواضع كثيرة من تفسيره، وهذا الرد هو ما وافقه عليه السمين الحلبي وابن عادل الحنبلي(٣٦)، ولكن السمين الحلبي لم يرتضِ قول أبي حيَّان فاعترض عليه أنَّ التضمين سائغ في القرآن الكريم وفي اللغة وليس محله الضرورة، وعلل ذلك بقوله: "ليس التضمين مقصورًا على الضرورة، وهو في القرآن أكثر من أنْ يُحْصَر تقدَّم لك منه جملةٌ صالحة، وسيأتي لك إنْ شاء الله مثلُها، على أنَّهُ قد يقال تجويزُ أبي محمد عَوْدَ الضمير إلى الله تعالى محمولٌ على أن إليه متعلق بيكشف كما تقدَّم نَقْلُه عن أبي البقاء، وأنَّ معناه: يرفعه، فلا يلزم المحذورُ المذكور لولا أنَّهُ يُعَكِّر عليه تقديرُه بقوله: (تدعون فيه إليه) فتقديره: فيه ظاهره أنَّهُ يزعمُ تعلُّقَه (بتَدْعُون)"(٣٧)، وأنا اتفق مع السمين الحلبي أنَّ التضمين لا يمكن أن يدخل في باب الضرورات، لأنَّ القرآن الكريم منزهٌ عنه، فلا يحمل كتاب الله تعالى إلا على أحسن الوجوه وأفصحها وأصحها والضرورات محلها الشعر، وما جاء لضرورة شعر فلا حجة فيه(٣٨)، وقد أفرد الزركشي بابا للتضمين ذكر فيه شواهد كثيرة تدل على جوازه وصحته وحجيته في القرآن الكريم، وذكر أنَّ المحققين من النحويين أجازوه، إذ قال: "التَّضْمِينُ: وَهُوَ إِعْطَاءُ الشَّيْءِ مَعْنَى الشَّيْءِ، وَتَارَةً يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ وَفِي الْأَفْعَالِ وَفِي الْحُرُوفِ، فَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ، فَهُوَ أَنْ تُضَمِّنَ اسْمًا مَعْنَى اسْمٍ لِإِفَادَةِ مَعْنَى الِاسْمَيْنِ جَمِيعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّۚ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ الأعراف: ١٠٥ (٣٩) ضُمِّنَ حَقِيقٌ مَعْنَى حَرِيصٍ لِيُفِيدَ أَنَّهُ مَحْقُوقٌ بِقَوْلِ الْحَقِّ وَحَرِيصٌ عَلَيْهِ وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَإِنْ تُضَمِّنَ فِعْلًا مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ وَيَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلَيْنِ جَمِيعًا، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ فَيَأْتِي مُتَعَدِّيًا بِحَرْفٍ آخَرَ لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِ التَّعَدِّي بِهِ، فَيُحْتَاجُ إِمَّا إِلَى تَأْوِيلِهِ أَوْ تَأْوِيلِ الْفِعْلِ لِيَصِحَّ تَعَدِّيهِ بِهِ، وَاخْتَلَفُوا أَيُّهُمَا أَوْلَى، فَذَهَبَ أَهْلُ اللُّغَةِ وَجَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ التَّوَسُّعَ فِي الْحَرْفِ، وَأَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ غَيْرِهِ مِنَ الْحُرُوفِ أَوْلَى، وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّ التَّوَسُّعَ فِي الْفِعْلِ وَتَعْدِيَتَهُ بِمَا لَا يَتَعَدَّى لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى بِذَلِكَ الْحَرْفِ أَوْلَى لِأَنَّ التَّوَسُّعَ فِي الْأَفْعَالِ أَكْثَرُ"(٤٠)، وهو ما دعا ابن جني (٣٩٢هـ) للعمل به، إذ قال: "ووجدت في اللغة من هذا الفنِّ شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره

(لا جميعه) لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه، فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنَّهُ فصل من العربيَّة لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها"[٤١]، ولكن اتفق مع أبي حيَّان أنَّهُ ليس بقياس في كل موضع من القرآن الكريم، فالأمر يتعلق بدلالته في السياق.

مِمَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ أبا حيَّان قد استعمل أسلوب التضمين كثيرا في توجيهاته النحويَّة لتسويغ ما ظاهره مخالفة القياس المشهور المطرد في كلام العرب وهذا يغاير ما قاله أبو حيَّان بعدم قياسية التضمين، وإنما يحفظ ويقتصر فيه على السماع، ومنه قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴿١٧﴾ ﴾ النساء: ١٧ [٤٢]: إذ قال: لَمَّا ذَكَرَ تَعَالَى أَنَّ قَبُولَ التَّوْبَةِ عَلَى الله لمن ذَكَرَ أَنَّهُ تَعَالَى هُوَ يَتَعَطَّفُ عَلَيْهِمْ وَيَرْحَمُهُمْ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ مُتَعَلِّقَا التَّوْبَةِ بِاخْتِلَافِ الْمَجْرُورِ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ عَلَى اللَّهِ وَالثَّانِي عَلَيْهِمْ، فَفَسَّرَ كُلٌّ بِمَا يُنَاسِبُهُ، وَلَمَّا ضَمَّنَ (يَتُوبُ) مَعْنَى مَا يُعَدَّى بِعَلَى عَدَّاهُ بِعَلَى، كَأَنَّهُ قَالَ: يَعْطِفُ عَلَيْهِمْ، وَفِي عَلَى الْأُولَى رُوعِيَ فِيهَا الْمُضَافُ الْمَحْذُوفُ وَهُوَ قَبُولٌ"[٤٣]، ووافقه ابن عادل الحنبلي والآلوسي في هذا التوجيه[٤٤] ويبدو لي هاهنا من قول أبي حيَّان أنَّهُ أراد الخروج من هذا الإشكال النحوي بعدم القول بجواز تناوب حروف الجر بعضها مكان بعض الذي أجازه الكوفيون، فكان القياس في اللغة أنْ يقول: يتوب منهم، فمال الى القول بالتضمين لحلِّ هذا الإشكال، فضمَّن تاب معنى عطف الذي يتعدى بحرف الجر "على"، إذ قال الفيومي (٧٧٠هـ): "عَطَفَتْ النَّاقَةُ عَلَى وَلَدِهَا عَطْفًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ حَنَّتْ عَلَيْهِ وَدَرَّ لَبَنُهَا"[٤٥]، ونظير ذلك قول الله ﷻ:﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ الأنعام: ٣٨ [٤٦]، ونظير ذلك قوله ما جاء في بيان تضمين قول الله تعالى: (ما فرطنا)إذ ضمن معنى ما تركنا أو أغفلنا، إذ قال أبو حيان: "(مَا فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ مِنْ شَيْءٍ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْكِتَابَ تَضَمَّنَ الْأَحْكَامَ التَّكْلِيفِيَّةَ كُلَّهَا، وَالتَّفْرِيطُ التَّقْصِيرُ فَحَقُّهُ أَنْ يتعدى بفي[٤٧]، كَقَوْلِهِ:﴿ أَن تَقُولَ نَفۡسٞ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ الزمر: ٥٦ [٤٨] وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَكُونُ قَدْ ضَمِنَ مَا أَغْفَلْنَا وَمَا تَرَكْنَا، وَيَكُونُ مِنْ شَيْءٍ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِهِ، ومِنْ زَائِدَةٌ، وَالْمَعْنَى: مَا تَرَكْنَا وَمَا أَغْفَلْنَا فِي الْكِتَابِ شَيْئًا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ دَلَائِلِ الْإِلَهِيَّةِ وَالتَّكَالِيفِ، وَيَبْعُدُ جَعْلُ مِنْ هُنَا تَبْعِيضِيَّةً، وَأَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ بَعْضَ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُكَلَّفُ، وَإِنْ قَالَهُ بَعْضُهُمْ[٤٩]،

وَجَعَلَ أَبُو الْبَقَاءِ هُنَا مِنْ شَيْءٍ وَاقِعًا مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ، أَيْ تَفْرِيطًا"[٥٠]، وتضمين فرط معنى ترك مروي عن ابن عباس، وبمعنى أغفل مروي عن ابن زيد[٥١]، وهو قول السجستاني والزمخشري[٥٢] ووافقه على هذا التوجيه ابن عادل والثعالبي (٨٧٥هـ) والبقاعي (٨٨٥هـ)[٥٣]، واعترض على توجيه أبي حيَّان الشهابُ الخفاجي (١٠٦٩هـ)، إذ قال: "أمّا ما قيل إنَّ فرط يتعدى بنفسه لما وقع في القاموس: فرط الشيء وفرط فيه تفريطا ضيعه وقدّم العجز فيه وقصَّر)[٥٤]، فلا نسلم أنَّهُ يتعدى بنفسه، وتفرد صاحب القاموس بأمر لا يسمع في مقابلة الزمخشري وغيره مع أنَّهُ يحتمل أنّ تعديته المذكورة فيه ليست وضعية، بل مجازية أو بطريق التضمين المذكور، وقرئ "فرطنا! بالتخفيف، وهو والمشدد بمعنى واحد، وقال أبو العباس: معنى فرطنا المخفف: أخرنا كما قالوا: فرط الله عنك المرض أي: أزاله"[٥٥]، وفي كلام الخفاجي نظر، فقد ورد تعديته بنفسه، قَالَ الْأَصْمَعِي: "الفَرَط والفارِط: الْمُتَقَدّم فِي طلب المَاء يَقُول: أَنَا متقدمكم إِلَيْهِ يُقَال مِنْهُ: فرطت الْقَوْم وَأَنا أفرطهم وَذَلِكَ إِذا تقدمتهم ليُرتادَ لَهُم المَاء"[٥٦]، وروي اللزوم في فرط المخففة، ومنه ما ورد في الحديث النبوي: "عَلَى مَا فرَط مِنِّي"[٥٧]، قال ابن دريد: "وكل متقدِّم فارط، وفَرَطَ من فلَان إليّ كَلَامٌ إذا تقدم مِنْهُ إِلَيْك"[٥٨]، وقال ابن منظور: "وفَرَط فِي الأَمر يَفْرُط فَرْطاً أَي قصَّر فِيهِ وضيَّعه حَتَّى فَاتَ"[٥٩]، وقد قرئت الآية بالتخفيف والتشديد قال أبو حيَّان: "وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ وَعَلْقَمَةُ "مَا فَرَّطْنا" بتخفيف الرَّاءِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَقَالَ النَّقَّاشُ: مَعْنَى فَرَّطْنا مُخَفَّفَةً: أَخَّرْنَا كَمَا قَالُوا: فَرَطَ اللَّهُ عَنْكَ الْمَرَضَ أَيْ أزاله"[٦٠].

المسألة الثالثة

[حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه/ واستعمال (من) للغاية]

قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١٧ ﴾ النساء: ١٧ [٦١]، وفي مقابلة ذلك قد رفض أبو حيَّان بعض التراكيب النحويَّة؛ إذ عدَّها أنَّها لا تكون قياسا لعدم ثبوت سماعها في كلام العرب الفصحاء، ومن هذه التراكيب النحويَّة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وعدم استعمال حرف الجر (من) غاية لابتداء الزمان؛ إذ إنَّ هذا التركيب ليس مقياسا عند البصريين، وجاء تعليقه في بيان قوله تعالى: (من قريب)، إذ قال: "ومن فِي قَوْلِهِ: "مِنْ

قَرِيبٍ"، تتعلق بيتوبون، وَفِيهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ أَيْ: بَعْضَ زَمَانٍ قَرِيبٍ، فَفِي أَيِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ هَذَا الزَّمَانِ أَتَى بِالتَّوْبَةِ فَهُوَ تَائِبٌ مِنْ قَرِيبٍ، وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، أَيْ: يبتدأ التَّوْبَةَ مِنْ زَمَانٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَعْصِيَةِ لِئَلَّا يَقَعَ فِي الْإِصْرَارِ، وَمَفْهُومُ ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ: أَنَّهُ لَوْ تَابَ مِنْ زَمَانٍ بَعِيدٍ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ مَنْ خُصَّ بِكَرَامَةِ خَتْمِ قَبُولِ التَّوْبَةِ عَلَى اللَّهِ الْمَذْكُورَةِ فِي الآية بعلى فِي قَوْلِهِ: "عَلَى اللَّهِ" وَقَوْلِهِ: "يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ"، وَيَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَوْعُودِينَ بِكَلِمَةِ عَسَى فِي قَوْلِهِ: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾[٦٢]، وَدُخُولُ مِنِ الِابْتِدَائِيَّةِ عَلَى الزَّمَانِ لَا يُجِيزُهُ الْبَصْرِيُّونَ[٦٣]، وَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ هُنَا، وَهُوَ زَمَانٌ وَقَامَتِ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ قَرِيبٍ مَقَامَهُ لَيْسَ مَقِيسًا، لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ، وَهِيَ الْقَرِيبُ لَيْسَتْ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي يَجُوزُ حَذْفُهَا بِقِيَاسٍ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِمَّا اسْتُعْمِلَتِ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ فَلَمْ يُلْفَظْ بِمَوْصُوفِهَا كَالْأَبْطَحِ وَالْأَبْرَقِ وَلَا مُخْتَصَّةً بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ نَحْوَ: مَرَرْتُ بِمُهَنْدِسٍ، وَلَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ مَوْصُوفِهَا نَحْوُ: اسْقِنِي مَاءً وَلَوْ بَارِدًا، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ مِمَّا كَانَ الْوَصْفُ فِيهِ اسْمًا وَحُذِفَ فِيهِ الْمَوْصُوفُ وَأُقِيمَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ فَلَيْسَ بِقِيَاسٍ"[٦٤]، وهاهنا يرى أبو حيَّان ما قاله جمهور البصريين في عدم جواز مجيء حرف الجر (مِنْ) لإبتداء الغاية في الزمان وفي كلامه نظر، فقد أجازه طائفة من البصريين الأخفش الأوسط والمبرد (٢٨٥هـ) والزجَّاج (٣١١هـ)[٦٥]، وابن درستويه (٣٤٧هـ) من البصريين مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان، قال المرادي: "الثالث: ابتداء الغاية في المكان باتفاق نحو: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾[٦٦]، ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن درستويه إلى أنَّها تكون لابتداء الغاية في الزمان، وهو الصحيح لكثرته نظما ونثرا، وتأويل ما كثر ليس بجيد وإليه ذهب المصنف"[٦٧]، وأبو العباس المبرد لم أجده يصرح بهذا الرأي، بل هو موافق للبصريين في منع ذلك وإنما تكلم عن دلالة استعمال منذ ومذ كحرفي جر، إذ قال: "فَأَمَّا مُنْذُ فمعناها جررت بهَا أَو رفعت وَاحِد وبابها الْجَرّ؛لِأَنَّهَا فى الْأَزْمِنَة لابتداء الْغَايَة بِمَنْزِلَة من في سَائِر الْأَسْمَاء تَقول: لم أرك مُنْذُ يَوْم الْجُمُعَة، أي: هَذَا ابْتِدَاء الْغَايَة؛ كَمَا تَقول: (من عبد الله إِلَى زيد، وَمن الْكُوفَة سرت)، فَإِن رفعت فعلى أَنَّك جعلت مُنْذُ اسْما، وَذَهَبت إِلَى أَنَّهَا مذ في الْحَقِيقَة وَذَلِكَ قَلِيل؛ لِأَنَّهَا في الْأَزْمِنَة بِمَنْزِلَة من في الْأَيَّام فَأَما مذ فَدلَّ على أَنَّهَا اسْم: أَنَّهَا محذوفة من مُنْذُ الَّتِي هي اسْم؛لِأَن الْحَذف لَا يكون في الْحُرُوف؛ إِنَّمَا يكون في الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال"[٦٨]، وهاهنا أبو حيَّان يوافق جمهور البصريين في الظاهر على مجي حرف الجر (من) لابتداء الغاية في المكان،

وهو الكثير في اللغة شعرا ونظما، ولكنه لم يصرح بهذا المنع، وإنما ذكر أنَّ البصريين لا يجيزونه، ولكن أجاز الكوفيون مجيئها لابتداء الغاية في الزمان، وشواهده كثيرة وثابتة في اللغة ولاسيما في ما ورد في القرآن الكريم من أدلة قطعية الثبوت، والتي لا تقبل التأويل والتقدير، فليس من المناسب صرفها عن ظاهرها، ولكن أبا حيَّان كانت له شخصيته المتميزة في تناول القضايا النحويَّة فهو لم يكن مقلدا البصريين في كل ما قالوه، وعلى نحو ما سنراه في المباحث القادمة، فإذا ثبت الدليل عنده فلا مناص من قبوله والإذعان إليه، وهو ما وجدناه في غير هذا الكتاب، فقد أجازه تبعا لابن مالك، ولم يبد اعتراضا عليه، فذكر شواهد كثيرة من الحديث النبوي وكلام العرب الفصحاء، إذ قال: (ومثال ابتداء الغاية في الزمان: ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[٦٩]: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾[٧٠]، وقال الأخفش في المعاني: قال بعض العرب: من الآن إلى غد[٧١]، وفي الحديث: "مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ"[٧٢]، وفيه: "مِنْ صَلَاةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ"[٧٣]، وفيه: "فَمُطِرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ"[٧٤]، ومنه في حديث عائشة: " وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قِيلَ"[٧٥]، وقول أنس: "يومئذ فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ"[٧٦]، وفيه: قال عليه السلام لفاطمة: "هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكِ مُنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ"[٧٧] وقال النابغة[٧٨]:

تُــــوُرِثْنَ مِـــــنْ أَزْمـــــانِ يَـــــوْمِ حَلِيْمَـــــةٍ إِلَـــــى اليَـــــومِ قَـــــدْ جَـــــرَّبْنَ كُـــــلَّ التَّجَـــــارَب[٧٩]

ويبدو لي من ظاهر كلام أبي حيَّان أنَّهُ لم يعترض على ابن مالك احتجاجه بالحديث النبوي الشريف، لأنَّ له شواهد من كلام العرب، وأنَّه سلَّم ما ذكره من أدلة على خلاف ما عُرِفَ عنه من إنكاره الشديد على ابن مالك احتجاجه بالحديث النبوي الشريف، وهذا تغيير كبير في منهجه، وهذا يدحض أقوال القدماء والمعاصرين أنَّهُ لم يحتج به، ويؤيد قول الدكتورة خديجة أنَّهُ قد احتج في مواطن كثيرة [٨٠]، وقد وردت طائفة كبيرة في تفسيره، وقد نذكر بعضها في صفحات البحث، وأما كلام أبي حيَّان في حذف الموصوف وإبقاء صفته أنَّهُ ليس مقيسا نظرٌ وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه هو قليل، وهو مذهب أبي علي الفارسي أنَّهُ لا ينبغي أن تقام الصفة مقام الموصوف ما وجد له مندوحة[٨١] ففي كلام أبي حيَّان نظر، ولكن هذا الحذف كثير وجائز عند بعض النحويين، فقد اشترط المرادي ذلك بشرطين، إذ قال: "إنما يكثر حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه بشرطين: أحدهما: أن يعلم جنس المنعوت إما باختصاص النعت به نحو: (مررت بكاتب)، وإما بمصاحبة ما يعينه نحو:

﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾[٨٢] والآخر: أنَّ يكون صالحا لمباشرة العامل، فلو كان جملة أو شبهها لم يقم مقامه في الاختيار؛ لكونه غير صالح لها إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن، حكى سيبويه: (ما منهما مات حَتَّى رأيته يفعل كذا)، فهذا مثال الجملة"[٨٣]، وعقد ابن هشام بابا في مغنيه سماه "حذف الموصوف"، وذكر شواهد كثيرة من القرآن الكريم لجواز هذا الحذف[٨٤].

الخاتمة

يمكن أن أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها.

- القياس من أدلة الصناعة النحوية المهمة التي استعان بها أبو حيان في كتابه البحر المحيط كثيرا في بيان قبول التراكيب النحوية أو رفضها، أو القياس عليها على وفق المسموع المطرد الكثير من كلام العرب، وأبو حيان يقدم السماع على القياس إذا تعارضا، وإذا صح السماع بطل القياس.
- إنَّ أبا حيان قد يخالف الجمهور في بعض الأحكام في تقويمه بعض التراكيب النحوية فقد يبني على الفصيح المسموع الذي كثُرَ كثرة بالغة في رأيه، وفضلا على أنَّ القياس يقبله ويقويه وإنْ كان شاذا، وإن كان قد منعه جمهور النحويين بحجة مخالفته القياس على ما ذكرناه من أدلة وشواهد تؤيد صحة منهج أبي حيان في هذا الحكم التقويمي، والذي كان له فكره وبصيرته المتميزتان ومنهجه الخاص، وإن كانت النزعة البصرية غالبة على أكثر آرائه النحوية، وأمَّا الذي لم يُسمَعْ منهم فلا يقاس عليه، وإنما يحفظ ويقتصر فيه على السماع.
- أبو حيان اختط لمنهجه في الدراسة النحوية تبعا لمذهبه الفقهي الظاهري منهجا يقوم على حمل الكلام على ظاهره ما أمكن من دون اللجوء الى التأويل والتقدير، فعدم التأويل والتقدير أولى من التقدير والتأويل، فهو يحمل سياق الآيات القرآنية على ظاهرها مما أودى به لمخالفة جمهور النحويين البصريين والكوفيين على حدٍّ سواء، فقد خالفهم بأنَّه لا ضرورة تدعو الى تقدير قد في جملة الحال التي فعلها فعل ماض، لأنه قد كثر في القرآن الكريم كثرة بالغة توجب القياس عليه، وفضلا على أنَّ القياس يقويه، وهو ما تابعه عليه طائفة من النحويين والمفسرين.

- يرى أبو حيان أنَّ القياس في بعض أساليب القرآن الكريم وفي كلام العرب مثل عود الضمير؛ إذ يجب أنْ يعود الضمير على أقرب مذكور في سياق الآية الكريمة، ولا يجوز أن يعود على أبعد مذكور، ويرى أبو حيان أن بعض الأساليب التي وردت في القرآن الكريم غير قياسية مثل التضمين، فيقتصر فيها على السماع أو على الضرورة، ولا يحمل عليها القرآن الكريم على الضرورة فينزه عنها، لأنَّ محلها الشعر، ولكن غيره يرى بقياسيته ولا يراه ضرورة وعلى الرغم من أنَّهُ قد أخذ بهذا الأسلوب في عدة مواضع لحل بعض الإشكالات النحوية، قد رفض أبو حيان بعض التراكيب النحوية، إذ عدَّها أنَّها لا تكون قياسا لعدم ثبوت سماعها في كلام العرب الفصحاء، ومن هذه التراكيب النحوية حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وعلى الرغم من أنَّ كثيرا من النحويين قد أجازه، واحتجوا بما ورد في القرآن الكريم على صحة جوازه واستعماله في فصيح الكلام.
- وكذلك رفض أبو حيان أسلوب ما يعرف بأسلوب نزع الخافض، إذ رأى أنَّ تخريجات النحويين لبعض الآيات القرآنية فيها ضعفا، فلم يقل بقياسيته، إذ رأى من الصعب حذف حرف الجر، والذي هو في رأيه لا ينقاس حذفه في الكلام ونصب الاسم بعده، إذ عدَّهُ ضعيفا لأنَّهُ فيه لبس على السامع ولا يستقيم في سعة الكلام، وأنَّ ما ورد من كلام العرب فيحمل على الشذوذ أو الضرورة الشعرية، وهو بذلك يخالف كثيرا من النحويين الذين أجازوه في القرآن الكريم من غير أن يحملوه على الشذوذ أو الضرورة الشعرية، إذ رأوا أنَّهُ من باب الاتساع، فيجوز في الجار والمجرور والطرف ما لا يجوز في غيره، وهي ظاهرة معروفة باللغة تخفيفا على السامعين لعلة كثرة الاستعمال في باب الظروف والجار والمجرور، فهو ينظر الى النصوص القرآنية نظر احترام وتعظيم، فلا يصح حملها على تلك التأويلات وأسلوب القرآن الكريم يختلف عن أساليب الشعر والشعراء، فالأفضل والأولى عنده حملها على الظاهر، ولا حاجة الى التأويل والتقدير ما دام المعنى تاما، فلأبي حيان شخصيته المتميزة عن السابقين له في التفكر النحوي، وحذف حرف الجر مع الفعل المتعدي قصرها أبو حيان على السماع ولا يقاس عليه إلا في أفعال عدة، منها: الفعل اختار استغفر وأمر

وكنَّى وغيرها، وأما ما جاء في اللغة منصوبا على نزع الخافض في غير هذه الأفعال، فهو حذف غير مطرد، بل لا يجوز الا في ضرورة الشعر كما صرح بذلك النحويون.

Abstract

Analogy and its Relationship to Meaning in Al Bahr Al Muhit by Abu Hayan al-Andalusi D. 745 H.

Syntactic Study

Keywords: Syntactic analogy

An Extracted Research Paper form Ph.D. Dissertation

Candidate **Prof.**

Esraa Mohammed Mansour **Othman Rahman Hameed (Ph.D(.**

University of Diyala/ College of Education for Humanities

The study deals with the evaluative syntactic analogical rule and its relationship to meaning in Abu Hayyan al-Andalusi. The study presented the linguistic and terminological meanings of analogy which is divided it into several issues. Abu Hayyan was very interested in syntactic standards in his assessment of syntactic structures that are stated and discussed by scholars of Arabicization in his great book Al Bahr Al Muhit throughout his statement of possible parsing (Iʿrāb) in the Quranic verses. He corrects them, chooses them, gives them preponderance or rejects them, and shows their flaws according to these standards based on the regular audible of much of the Arab talk. Furthermore, Abu Hayyan has a unique approach which made him distinct from his formers and even those who follow him. He believes that what the Qur'an says is rule based on analogy, even if it is a few, in a different view from what was believed by the majority of grammarians. Abu Hayyan had the right opinion in such issues, which is in accordance with the method of the Holy Quran, which was written in the language of the Arabs and their styles.

الهوامش:

(١) مقاييس اللغة: مادة: (قوس): ٥/ ٤٠، وينظر: تهذيب اللغة: مادة: (قيس).

(٢) ينظر: مدرسة البصرة النحوِيَّة: ٢٤٣.

(٣) رسالتان في اللغة: ٦٦، وينظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: ٦٧.

(٤) لمع الأدلة في أصول النحو: ٩٣، وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ١٧٥، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٣٤٧/٣.

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠.

[٦] ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ٣٢، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي: ٥٠.

[٧] سورة الأنبياء من الآية: ٦.

[٨] سورة الأنعام من الآية: ٤.

[٩] البحر المحيط: ١٤/٦.

[١٠] البحر المحيط: ١٠١/٦.

[١١] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٥/١٠.

[١٢] سورة الحج من الآية: ١١.

[١٣] البحر المحيط: ٣٣٠/٦.

[١٤] سورة النمل الأية: ٤٩.

[١٥] ينظر: الكشاف: ٣٧٦/٣، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣١٣/٤، وهو قول الرازي والقرطبي والبيضاوي ينظر: مفاتيح الغيب: ٥٦١/٢٤ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢١٦/١٣، وتفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ١٦٣/٤.

[١٦] البحر المحيط: ٧ /٨٠.

[١٧] ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦٢٣/٨-٦٢٤، واللباب في علوم الكتاب: ١٧٨/١٥، وهو ما أجازه الآلوسي، ينظر: روح المعاني: ١٠ /٢٠٦.

[١٨] ينظر: معاني القرآن: ٢٠٨/١، وينظر رأيه: الانصاف: ٢٠٥/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦٣/١ والبحر المحيط: ٤٧٢/٧، وهمع الهوامع: ٣٢٦/٢، والقياس النحوي: ١٦٠.

[١٩] ينظر: قضايا نحوِيَّة: ٥٦-٥٧.

[٢٠] البحر المحيط: ٤٧٢/٧، وينظر: اختيارات أبي حيَّان النحوِيَّة في البحر المحيط: ١٠٨.

[٢١] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦٦/٤-٦٧.

[٢٢] إرتقاء السيادة: ١٠٦.

[٢٣] ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦٦/٤-٦٧.

[٢٤] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٥١/١، المسألة: (٣٢)، وينظر: التبيين في مذاهب النحويين: ٣٨٦ واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٩٣/١، وهمع الهوامع: ٣٢٦/٢، ونسبها أبو حيَّان للفراء

وللفارسي والمتأخرين من النحويين كالجزولي وابن عصفور، ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦١٠/٣، ونسب الى الأخفش جوازه في البحر المحيط: ٤٧٣/٧.

(٢٥) سورة البقرة من الآية:

(٢٦) سورة يوسف من الآية: ٢٧.

(٢٧) معاني القرآن: ٢٣/١-٢٥، وينظر: اعتراضات أبي حيَّان في كتابه ارتشاف الضرب على الفراء (رسالة ماجستير): ٦٣ واختيارات أبي حيَّان النحوِيَّة في البحر المحيط: ١٠٩.

(٢٨) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٧-٣٨، وينظر: الدراسات النحوِيَّة واللُّغَوِيَّة في البحر المحيط: عبد العزيز علي مطلك الدليمي، (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، : ص ١٢٤.

(٢٩) التبيين في مذاهب النحويين: ٣٨٦-٣٨٧.

(٣٠) سورة الأنعام الآية: ٤١.

(٣١) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٤٣/٢.

(٣٢) سورة غافر من الآية: ٦٠.

(٣٣) سورة البقرة من الآية: ١٨٦.

(٣٤) ينظر: معاني النحو: ١٢/٣، والنصب على نزع الخافض والتضمين: ٩٦-٩٨.

(٣٥) البحر المحيط: ١٣٣/٤، وينظر: الخصائص: ٣٠٨/٢، والأصول النحوِيَّة والصرفية في الحجة: ٥٢٨/١.

(٣٦) ينظر: الدر المصون: ٦٣١/٤، واللباب في علوم الكتاب: ١٤٥/٨.

(٣٧) الدر المصون: ٦٣١/٤، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٩٦/١، والبسيط في شرح الجمل: ٩٦.

(٣٨) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٥١٤/٢.

(٣٩) سورة الأعراف من الآية: ١٠٥.

(٤٠) البرهان في علوم القرآن: ٣٣٨/٣-٣٤٠، وينظر: الإتقان في علوم القرآن: ١٣٦/٣.

(٤١) الخصائص: ٣١٢/٢.

(٤٢) سورة النساء الآية: ١٧.

(٤٣) البحر المحيط: ٢٠٩/٣، وينظر على سبيل المثال المواضع: ٢٦٢/٣، و٢٧١/٤، و٢٧٦/٤.

(٤٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٥٢/٦، وروح المعاني: ٤٤٨/٢.

(٤٥) المصباح المنير في شرح غريب الشرح الكبير: مادة: (عطف): ٢/ ٤١٦.

(٤٦) سورة الأنعام من الآية: ٣٨.

(٤٧) ينظر: المصباح المنير: مادة: (فرط) وذكر الصاغاني تعدية فرط المخففة بفي، ينظر: العباب مادة (فرط)، وروي تعديته بعن، قال ابن فارس: (يُقَالُ فَرَّطْتُ عَنْهُ مَا كَرِهَهُ) مقاييس اللغة: مادة: (فرط)، وروى ابن سيدة تعديته بإلى وتعديته بنفسه، قال: (وفَرَّطَ إليه رَسُولَه: قَدَّمَه وأَرْسَلَه، وفَرَّطَه: قَدَّمَه في الخُصومِة وجَرَّأَه...وقَالَ صَخْرُ الغَيِّ: ذَلِكَ بَزِّي فَلَنْ أُفَرِّطَهُ) المحكم والمحيط الأعظم: مادة: (فرط)، وينظر: المحيط في اللغة: مادة: (فرط).

(٤٨) سورة الزمر من الآية: ٥٦.

(٤٩) وهو قول الرازي، ينظر: مفاتيح الغيب: ٥٢٨/١٢.

(٥٠) البحر المحيط: ١٢٦/٤، وينظر: التبيان: ٤٩٣/١، والإبانة في اللغة: ٦٤٤/٣، والمنجد في اللغة: ٢٨٥.

(٥١) ينظر: جامع البيان: ٢٣٤/٩، وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: ١٢٨٦/٤، وتفسير الوسيط: ٢٦٨/٢.

(٥٢) ينظر غريب القرآن: ٣٦٠، والكشاف: ٢١/٢.

(٥٣) ينظر: اللباب: ١٢٩/٨، والجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبي): ٤٦٢/٢، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٦٣٢/٢.

(٥٤) ينظر: القاموس المحيط: مادة: (فرط): ٦٨١.

(٥٥) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٥٥/٤.

(٥٦) غريب الحديث لأبي عبيد: ٤٥/١.

(٥٧) النهاية في غريب الحديث: ٤٣٤/٣.

(٥٨) جمهرة اللغة: مادة: (فرط).

(٥٩) لسان العرب: مادة: (فرط): ٥/ ٣٣٩١، وينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٨/ ٥١٤٢، وتاج العروس: مادة: (فرط): ١٩/ ٥٢٧.

(٦٠) البحر المحيط: ١٢٦/٤، وينظر: المحرر الوجيز: ٢٩٠/٢.

[٦١] سورة النساء الآية: ١٧.

[٦٢] سورة التوبة من الآية: ١٠٢.

[٦٣] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٦/١، المسألة: (٥٤)، وشرح الكافية للرضي: ٧٩٧/٢، والمقاصد النحوِيَّة في شرح شواهد الألفية: ١٢١٨/٣، وأوضح المسالك: ٢١/٣.

[٦٤] البحر المحيط: ٢٠٩/٣، وعدَّها ابن عصفور من الضرائر، ينظر: ضرائر الشعر: ١٣٢.

[٦٥] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٧٨/٢.

[٦٦] سورة الإسراء من الآية: ١.

[٦٧] توضيح المقاصد والمسالك: ٧٤٩/٢، وهو مذهب الأخفش، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٩٧/٢.

[٦٨] المقتضب: ٣١/٣.

[٦٩] سورة التوبة من الآية: ١٠٨.

[٧٠] سورة الروم من الآية: ٤.

[٧١] ينظر: معاني القرآن: ٨/١.

[٧٢] صحيح البخاري: (٢٠٩٢)، وصحيح مسلم: (٢٠٤١)، وسنن أبي داود: (٣٧٨٢).

[٧٣] صحيح البخاري: (٢٢٦٨).

[٧٤] مسند الإمام أحمد: (٤٥٠٨)، والمعجم الأوسط: (١٦١٨).

[٧٥] مسند الشافعي: (٤٩٠)، وصحيح البخاري: (١٠١٧).

[٧٦] صحيح البخاري: (٢٦٦١).

[٧٧] مسند الإمام أحمد: (١٣٢٢٣).

[٧٨] ديوان النابغة الذبياني: ٢.

[٧٩] التذييل والتكميل: ١١٧/١١-١١٨، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٣٢/٣-١٣٣.

[٨٠] ينظر: مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٣٦٤.

[٨١] ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٤٠٣/٥.

[٨٢] سورة سبأ من الآية: ١١.

[٨٣] توضيح المقاصد والمسالك: ٧٤٩/٢، وتقدير الكلام: أنَّ دروعا سابغات، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وينظر: أوضح المسالك: ٢٨٦/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٢١/٢، وتمهيد القواعد: ٣٨٥٧/٨.

[٨٤] ينظر: مغني اللبيب: ٨١٦-٨١٧.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

- الإبانة في اللغة: سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، المحقق: الدكتور عبد الكريم خليفة والدكتور نصرت عبد الرحمن، والدكتور صلاح جرار، الدكتور محمد حسن عواد، والدكتور جاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الإتقان في علوم القرآن: عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- اختيارات أبي حيَّان النحوِيَّة في البحر المحيط جمعا ودراسة: الدكتور بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد الرياض، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حَيَّان محمد بن يوسف بن علي حيَّان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري (١٠٦٩هـ) تحقيق: الشيخ الدكتور عبدالرزاق السعدي، دار الأنبار، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ /١٩٩٠م.
- الأصول النحوِيَّة والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي: الدكتور محمد عبدالله قاسم دار البشائر، دمشق، الطبع الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- اعتراضات أبي حيَّان في كتابه ارتشاف الضرب على الفراء دراسة وصفية: زيادة خلف عودة أبو حليب، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم اللغة العربِيَّة، الجامعة الإسلامية، غزة ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد احمد قاسم، مطبعة جروس بُرس، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠٩هـ /١٩٨٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الانباري تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة التجارية الكبرى، بيروت الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الشيخ جمال الدين محمد بن عبدالله المعروف بابن هشام الأنصاريِّ (٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديد، الطبعة السادسة، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشيِّ (٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشيِّ (٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربِيَّة عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧ م.
- البسيط في شرح الجمل: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الأشبيلي السبتي (٦٨٨هـ) تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
- التبيان في إعراب القرآن: المحقق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة (د.ت).
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حَيَّان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى، (د.ت).

- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د.زكريا عبد المجيد النوقي ود.أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، مكان النشر لبنان/ بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- التفسير الكبير أو (مفاتيح الغيب)الشيخ فخر الدين أبو بكر محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠م.
- تهذيب اللغة: الشيخ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريِّ الهروي (٣٧٠هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، المؤسسة المصرية للتأليف، القاهرة، ١٩٦٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك: الإمام العلامة بدر الدين أبو علي الحسن المعروف بابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دارمكتبة المعارف، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧م.
- جامع البيان في تأويل آي القرآن: الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبريِّ (٣١٠هـ) مطبعة البابيِّ الحلبيِّ، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي (عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى): شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله (٣٧٠هـ) المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.
- الخصائص: ابن جني تحقيق: محمد علي النجار دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية القاهرة، (د. ث).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- الدراسات النحوِيَّة واللُّغَوِيَّة في البحر المحيط: عبد العزيز علي مطلك الدليمي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت
- سنن أبي داود: الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، (د.ت).
- شرح الكافية (كافية ابن الحاجب) محمد بن الحسن الرضي الاسترآبادي (٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- صحيح البخاري: الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاريِّ (٢٥٦هـ) المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- ضرائر الشعر: ابن عصفور الأشبيلي، ضبطه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي: الدكتور خليل أحمد عمايرة، دار المجلة العربِيَّة للعلوم الانسانية، دمشق، ١٩٨٢م.
- غريب الحديث: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبدالله الهروي البغدادي (٢٢٤هـ) المحقق: الدكتور محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي،
- قضايا نحوِيَّة: الدكتور مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: محمد صالح عاشور، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة– ليبيا، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د.ت).
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- لسان العرب: العلامة اللغوي جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم المعروف بابن منظور (٧١١هـ) مراجعة نخبة من المحققين، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (٥٤٣هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المكتبة الشاملة، ترقيم آلي.
- مدرسة البصرة النحوِيَّة نشأتها وتطورها: الدكتور عبدالرحمن السيد، منشورات جامعة القاهرة، كلية العلوم، (د.ت).
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين ابن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات ودار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠- ١٤٠٥هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: العلاّمة حمد بن محمد بن علي الفيّوميُّ (٧٧٠هـ)، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري المعروف بالأخفش الأوسط (٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- المعجم الأوسط: الإمام الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانيِّ (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، دار الرحمن، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) المحقق: الدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: الشيخ ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، والدكتور محمد علي حمد الله، ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني دار الفكر، بيروت الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.
- المقاصد النحوِيَّة في شرح شواهد الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ) تحقيق: الدكتور علي محمد فاخر، والدكتور أحمد محمد توفيق السوداني والدكتور عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة، القاهرة الطبعة الأولى ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- مقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي الأزدي المبرد (٢٨٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- المنجد في اللغة: علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (المتوفى: بعد ٣٠٩هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨ م.
- النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين: الدكتور عبدالجبار فتحي زيدان، مكتبة الجيل العربي، الموصل، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

- النهاية في غريب الحديث: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، الشافعي (٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، والدكتور عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م